أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954

الدكتور: عامر رخيلة

تزخر وثائق ونصوص وأدبيات الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954في مضامينها بكثير من الأبعاد والخصائص والقيم التحريرية والإنسانية والحضارية السامية، وهو الجانب الذي وإن عرف في السنوات الأخيرة بعض العناية من مؤسسات رسمية مختصة ومبادرات فردية محدودة لباحثين ومناضلين، فإنه مازال محورا بكرا في دراسة تاريخنا المعاصر يستوجب العناية والاهتمام من طرف الباحثين المختصين والدارسين المحققين لما لها من أهمية في التأسيس لمرجعيتنا التاريخية وفي تنظيم التوازن التاريخي – الاجتماعي – السياسي الحضاري لمجتمعنا حاضرا ومستقبلا.

ولا شك أن كل دارس مهتم أو باحث ملم بمحطات تاريخ الجزائر المعاصر في حالة قيامه بعملية تصنيف وترتيب لوثائق لمرحلة المذكورة، يخلص دون عناء إلى وضع "بيان الفاتح نوفمبر 1954" في طليعة النصوص و الوثائق لجملة من الحقائق والمعطيات يمكن حصر بعضها فيما يلي:

1 - كون بيان أول نوفمبر نقل الحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجميد الميداني لتلك الرؤية بدعوته إلى تطبيق شعار الحركة الوطنية بالانتقال من العمل السياسي إلى العمل المباشر "واضعا بذلك حدا لكل المشاكل التردد وانعكاساته على الحركة الوطنية والشعب.

2- يعد بيان أول نوفمبر تتويجا ناضجا وعميقا لما صدر عن التيار

الوطني التحرري– الاستقلالي منذ 1962من نصوص ووثائق وأدبيات بلورت خلال ثلاثة عقود من الزمن الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية محليا ، إقليميا ودوليا .

3 - يعود الفضل لبيان نوفمبر في إنقاذ الحركة الوطنية مما آلت إليه من تأزم على صعيد التنظيم والأهداف والوسائل، وخلال دعوته لتجاوز طرفي النزاع(الحزبي)والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب تجسيدا وتطبيقا لشعار الحركة الوطنية "الثورة من الشعب وإلى الشعب" لتحقيق الهدف الثابت في النضال الوطني المتمثل أساسا في استرجاع الاستقلال الوطني "ووسيلة ذلك إيجاد الحلقة الغائبة والتي كاد النزاع الحزبي أن يمدد في عمر غيابها ، وهي الحلقة المتمثلة في نقل النضال السياسي للحركة الوطنية إلى الكفاح المسلح كوسيلة لا عنى عنها ولا بديل لها في ظل استعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود الكيان الجزائري هوية وتاريخا وحضارة.

4 - **البيان - البرنامج** :لم يكن بيان أول نوفمبر بيانا عسكريا بحتا بل هو برنامج متكامل يمثل في مضمونه وثيقة تأسيسية وبيان انبعاث "ميلاد " جديد للجزائر ككيان جغرافي حضاري وشعب عريق كان له إسهامه المشهود في الحضارة الإنسانية، من خلال هذه المعطيات المدخلية ، وغيرها ، يمكننا التقرب من مضمون بيان نوفمبر و تقديم قراءة أولية -تحتج للتعميق أكثر ، في بعض جوانبه

1 -ماهية الثورة في البيان

لم يلجأ محررو بيان نوفمبر لاستعمال مصطلحات تعبر عن مفاهيم فلسفية مجردة، أو قوالب فكرية جاهزة، بل اعتمدوا عبارات وألفاظ لغوية ومصطلحات سياسية وقانونية واضحة الدلالة ومعروفة المعنى وبذلك فإن لغة البيان لم تشذ عن مضمون أدبيات الحركة الوطنية وهو الأمر لذي يبدو أن بعض الدارسين لم يحققوا فيه مما جعلهم يذهبون إلى القول بأن عدم ذكر بيان نوفمبر لاصطلاح "الثورة" يلغى عن الثورة الجزائرية صفة: الثورة "ويدخلها في خانة "الحرب" وهو الأمر المردود عليه بالعودة للبيان الذي لم ترد فيه أصلا كلمة "حرب" ذلك لأن الحركة الوطنية استعملت للتعبير عن الثورة ألفاظا وعبارات حافظ بيان نوفمبر عليها ووظفها في مضمونه، فالبيان تضمن ألفاظ وعبارات مثل " العمل" و العمل المحض" و" الوحدة و العمل" و" الكفاح التحريري "وكلها جاءت في سياق الدعوة إلى النضال الشعبي المسلح الذي دعت الجبهة الشعب إلى الالتفاف حولها من أجل خوضه.

إن عدم توظيف البيان لاصطلاح الثورة يجعلنا كدارسين لنصوص ووثائق وأدبيات الحركة الوطنية وثورة نوفمبر نتساءل عن سبب(أو أسباب) إحجام البيان عن استعمال مصطلح "الثورة" خاصة وانه بيان (تحريضي) يدعو الجماهير إلى القيام بعمل الثوري؟ إننا لا نجد تفسيرا لذلك غير اعتقادنا بان محرري بيان أول نوفمبر كانوا

مشدودين في تحرريهم للبيان لما دأبوا على استعماله من مصطلحات وألفاظ في أدبيات الحركة الوطنية للتعبير عن الانتقال العمل السياسي إلى العمل الثوري "العمل المباشر".

وحتى لو كان إغفال ذكر الثورة في البيان متعمدا، فإن مرد ذلك يمكننا أن نجده في عدة اعتبارات أهمها:

اعتياد الاستعمار حين يثور في وجهه المستعمر (بفتح الميم))، اللجوء إلى وصمه بوصمة سياسية ايديولوجية –خارجية بهدف تزييف حقيقة مطالبة والتشويش على الرأي العام المحلي والدولي لإخفاء الحقيقة، خاصة وأن الثورة الجزائرية اندلعت في وضع دولي اتسم باشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والمغربي، وشيوع مصطلح الثورة في المعسكر الشرقي كمصطلح رديف للشيوعية.

تحفظ الرأي العام العربي والإسلامي الشعبي والرسمي إزاء كلمة "ثورة " ككلمة اقترنت في حالة توظيف مصطلح "الثورة" خاصة بيان نوفمبر وأدبيات الحركة الوطنية تعتبر المجموعة العربية – الإسلامية–الآسيوية حليف طبيعي لها حرصت دوما على كسب تأييده وتفهمه للقضية الجزائرية.

تخوف الأطراف في الحركة الوطنية المدعوة للانضمام إلى جبهة من كل ما يوصف بالثورة والثورية.

يمكننا استنادا لهذه الأسباب القول بان البيان تعمد إغفال وصف دعوته بصفة "الثورة "بالرغم من أن الحركة التي أعلن عن

تأسيسها لم يتردد في وصفها صراحة بـ"الحركة الثورية "فقد جاء في نص البيان مما يلي:

"...إذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية ...".

إن ما نخلص إليه في هذا الجانب هو أن بيان نوفمبر أعطي لمصطلحات وألفاظ مثل "العمل المحض "و "الكفاح التحريري"، وغيرها معنى مرادفا للثورة بمعناها التحرري القائم على المزج بين النشاطين العسكريين والسياسي لانجاز الغاية المتمثلة في استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، وإذا كان البيان لم يوظف صراحة مصطلح الثورة فإن ممثلي جبهة التحرير الوطني بعد انطلاق العمليات العسكرية الأولى وبداية تفاعل الرأي العربي والعالمي مع القضية الجزائرية لم يترددوا في استعمال مصطلح " الثورة الجزائرية "و" الثورة التحريرية " وذلك طيلة سنوات النزاع مع المستعمر الفرنسي، سواء في الأدبيات الصادرة عن ج.ت.و أو في التصريحات والبيانات الصادرة على ممثلي الجبهة في الخارج والداخل على السواء ليذكرها ميثاق الصومام صراحة ويعطيها بعدها النظري في النصوص و المنبثقة عنه.

2 -وحدة التنظيم الثوري

اتسم النضال السياسي في الجزائر طيلة العقود الثلاث السابقة لاندلاع الثورة التحريرية بالتعددية الحزبية التي عكست بصورة

واضحة وجود تيارات سياسية متباينة مرجعية وأهدافا وهو التباين الذي جعل النظرة للقضية الجزائرية تتراوح بين رؤى الإدماج والإصلاح والاستقلال وهو الأمر الذي جعل بيان أول نوفمبر لا يدعو إلى تجاوز طرفي النزاع في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فحسب بل يوجه دعوة صريحة للشعب الجزائري للتخلي عن كل التنظيمات السياسية يومئذ، وهو ما عبر عنه صراحة بنصه التالي:

" ...نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظيم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر ...".

والملاحظ أن هذه الدعوة لاتحاد والتخلي عن التنظيمات الحزبية وردت في ترتيب نص البيان بعد الإعلان عن اسم التنظيم "جبهة التحرير الوطني" ووصفها بالحركة التجديدية التي عي ليست بالحزب السياسي ولا تجمعا لأحزاب سياسية، بل هي حركة شعبية ثورية، وبعبارة أخرى فهي تجمع لكل القوى الوطنية، مهما كان وضعها أو اتجاهها قبل صدور بيان نوفمبر الذي ربط الانضمام والالتحاق بصفوف الجبهة بالتخلي الصريح عن الارتباطات التنظيمية السابقة.

وإذا كان بيان نوفمبر دعا المواطنين الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية وأوضاعهم الاجتماعية إلى الانضمام لصفوف الجبهة دون قيد أو شرط ،فإنه حدد طبيعة العلاقة بين التنظيم

الجديد والمواطن الجزائري المنتمي إليه بنصه التالي:

"...إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك وإذا كانت الجبهة حرصت منذ البداية على وحدة التنظيم التي حتى وإن كانت لا تعكس وحدة التصور والفكر فإنها تمثل تجسيما فعاليا لوحدة الهدف "الاستقلال" متجاوزة بذلك حالة التشتت والانقسام التي كانت عليها الطبقة السياسية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة والآثار المباشرة لتلك الحالة على الصعيد الشعبي وهو الأمر الذي كانت الإدارة الاستعمارية تجد فيه تسييرا مساعدا لمناوراتها ومخططاته الساعية دوما إلى تكريس انقسام الشعب الجزائري وتوزع قواه الحية على تيارات متباينة وقد ظلت "وحدة التنظيم "طيلة سنوات الثورة التحريرية تمثل صمام الأمان للثورة وهي الوحدة التي تكسرت دونها كل المحاولات الهادفة إلى خلق قوة ثالثة قصد زعزعة وضرب انفراد الجبهة كتنظيم وممثل شرعي ووحيد للثورة داخليا وخارجيا، وتلك إحدى خصائص الثورة التحريرية مقارنة بغيرها من حركات التحرر الوطني التي لم تتمكن من الحفاظ على وحدة التنظيم مما سهل عمليات اختراقها وإثارة وتفجير بناقضاتها الداخلية إلى درجة أن انتهى الأمر ببعضها إلى الاقتتال وأوصل بعضها إلى تحويل الإقليم الواحد إلى كيانين متحاربين، وبذلك ندرك أن موضوع "وحدة التنظيم" والحفاظ عليه في مسار الثورة التحريرية يكتسي أهمية خاصة لكونه يرمز إلى

النضج الشعبي والتعطش إلى الحرية ووصول الحركات السياسية التي كانت قائمة في الجزائر قبل اندلاع الثورة إلى وضع أضحت فيه فاقدة لكل جاذبية شعبية وهي العوامل التي جعلت كل المحاولات الساعية إلى ضرب وحدة التنظيم تكلل بالفشل الذر يع.

وعلى الرغم من أهمية العوامل المذكورة في نجاح وحدة التنظيم فإن صلابة الجبهة وصراحتها في هذه المسألة، ولجوئها أحيانا إلى اعتماد العنف ضد الذين سولت لهم أنفسهم منافستها في تمثيل الشعب أو الحديث باسمه - واضعة بذلك حد لكل المحاولات بدءا بمناورات الإدارة الاستعمارية وانتهاء التحركات بعض القوى والجماعات السياسية الجزائرية لتظل وحدة التنظيم الثوري قائمة ممثلة في جبهة التحرير الوطني "التنظيم الأم" لمختلف التنظيمات و المؤسسات التي أنشأتها بعد غرة نوفمبر 1954.

المضمون الشعبي: لم يكن عفويا أو صياغة لغوية أملتها المستلزمات البيانية لتحرير نص بيان أول نوفمبر استهلاله بالجملة التالية "أيها الشعب الجزائري". فالبيان ينطلق من حقيقة وجود شعب قائم بذاته هو "الشعب الجزائري" الذي كانت أول فقرة في البيان موجهة له وجعلت منه الحكم فيما سيعرضه عليه من وضعية ويدعوه له من مهمة بنصه التالي: " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة " فالبيان إذن موجه للشعب برمته بعيدا عن أي تمييز طبقي أو سياسي أو حزبي أو عقائدي أو عرقي منطلقا من

حقيقة أن حالة التشتت والانقسام التي كانت عليها الطبقة السياسية لا تعكس طوح الشعب الجزائري الذي اعتبره البيان "متحدا حول قضية الاستقلال والعمل" والشعب هو العماد الأساسي التي ترتكز عليه الجبهة داخليا في تحقيق هدفها في الاستقلال الوطني وهو ما ذكرته صراحة في نص البيان عند تحديده للأهداف الداخلية بنصه على " تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري".

ويعتبر البيان "هو مصدر كل تمثيل وتفويض بالتمثيل فباسمه يقرر البيان يتم التفاوض الذي حددت بوضوح أسسه وأهدافه في تقرير المصير والاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تجزأ.

وباعتماد بيان الفاتح نوفمبر للمضمون الشعبي للثورة وضع حدا لكل محاولات التدجيل السياسي ومكن الشعب الجزائري من فرصة جديدة للتعبير عن وجوده ووحدته ليقف موقف موحدا طيلة سنوات الثورة ويتصدى ميدانيا لكل محاولات تشتيته أو تحريف الهدف المتلف حوله وهو الاستقلال الوطني والوحدة الترابية للجزائر.

3 -البعد المغاربي في البيان

من المؤكد تاريخيا أن التيار الوطني الاستقلالي منذ إعلانه عن وجود التنظيمي في سنة 1926 أخذ طابعا مغاربيا وظل ذلك البعد فيه، رغم المتغيرات التي حدثت على الساحة المغاربية، يعد تابتا ليتعمق ويتكرس أكثر إثر الحرب العالمية الثانية، فرغم ما أحدثته مجازر ماي 1945 من شل لصفوف الحركة الوطنية فإنها كانت المبادرة إلى إعادة بعث التنسيق و التواصل والتفاعل بين الحركات الاستقلالية في المغرب العربي بدعوتها إلى تكوين جبهة مغاربية تحريرية، وهو الهدف الذي وإن تحقق على صعيد الاتفاق السياسي. فإن الانتقال إلى تجسيده لم يعرف سبيله إلى التطبيق ميدانيا لأسباب عديدة - سبق لي و أن ذكرتها في مقالات ودراسات سابقة - حالت دون تكوين جبهة مقاومة مغاربية ضد العدو الواحد "الاستعمار الفرنسي".

وإذا كانت المقاومة الوطنية في تونس والمغرب انطلقت عمليا منذ سنة 1952 في تونس، و1953في المغرب، يتعين التذكير في هذا الشأن بجملة من الحقائق المتمثلة على الخصوص فيما يلي:

- تم اللجوء في كل من تونس والمغرب إلى المقاومة المسلحة المحدودة إثر نزاع سياسي مع سلطات الحماية ولجوئها إلى اتخذ إجراءات قمعية ضد الجماهير الرافضة لسياسة الحماية المفروضة على القطرين والمتحكمة في ادراة الشؤون الداخلية من خلال

تجريد باي تونس من كل الصلاحيات والضغوط على ملك المغرب " محمد الخامس " قبل عزله عن العرش ونفيه في 20 أوت 1953.

- رغم اندلاع المقاومتين التونسية والمغربية فقد ظلتا محدودتي الانتشار والأثر في الإقليمين التونسي والمغربي ، ولم يعلنا عن بعدهما المغاربي بل حرصتا على حصر الأمر في إطار قطري فلم تعلنا ...أنهما تسعيان للاستقلال في إطار المغرب العربي.

-كان لاندلاع المقاومتين التونسية والمغربية أثره المباشر على مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي. إذا أبدتا الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب نزعة صريحة للابتعاد عن لجنة تحرير المغرب العربي والتخلي عن مبدأ المصير المشترك للمغرب العربي ليعمل كل قطر باستقلال تام عن القطرين الآخرين، وذلك تحت ذريعة أن كل قطر له وضعه الخاص.

-عمدتا الحركتين التونسية والمغربية إلى إدارة الظهر لمكتب ولجنة تحرير المغرب العربي ، وفي مقابل ذلك عملتا على تكثيف الاتصال بالجامعة العربية لمساعدتهما في تدويل القضيتين وتقديم المساعدات المادية والسياسية للحركتين وبما أن التيار الوطني الاستقلالي في الجزائر كانت له إستراتيجية قائمة على أساس مغاربي فإن النزعة الاستقلالية لإطراف مؤثرة في الحركتين التونسية والمغاربية لم تثنيه عن الاستمرار في رؤيته المغاربية، وهي رؤية التي كان لها صداها الايجابي لدى قوى أساسية في

الحركتين التونسية والمغاربية، وإن همشت في مطلع الخمسينات فإنها ظلت محتفظة بوجودها ومؤمنة بوجوب العمل مغاربيا، وهو ما أكدته الأحداث إثر اندلاع الثورة التحريرية مباشرة التي نص بيانها الأول صراحة على أنها ثورة تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي "معتبرا الأحداث القائمة في تونس والمغرب تعميقا للكفاح التحريري المغاربي المتكامل أو مذكرا بالموقف الاستراتيجي للحركة الوطنية فيها يتصل بوجوب العمل في جبهة مغاربية موحدة لإنجاز هدف الاستقلال بنصه التالي: "...ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة والعمل "مبديا التأسف على ما ألت إليه الأوضاع من إنفراد كل قطر بمصيره على حساب وحدة الجبهة المغاربية التي بذلت من أجل تجسيدها جهودا كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وهي" الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة " ليتجه كل قطر إلى العمل بصفة منفردة وهو الأمر الذي لا يريد بيان نوفمبر أن يكرس على الساحة المغاربية إذ أكد تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الإستراتيجية للحركة الوطنية مغاربيا من خلال ربط النضال الجزائري بما يجري في تونس والمغرب مقررا وجوب تجاوز المأزق الذي آلت إليه الحركة الوطنية والدفع بها "إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربية والتونسيين".

وعند تطرق البيان للأهداف التي تسع الثورة الجزائرية إلى تحقيقها

لم يتردد في التأكيد على أن استرجاع الجزائر لاستقلالها الوطني كغاية داخلية باستقلال المغرب العربي ووحدته إذ نص البيان صراحة على انه من الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية :" تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي ".

4 -البعد السلمي و الإنساني في البيان

لم يكن بيان الفاتح نوفمبر دعوة للعنف أو الحرب، إذ لم يضمن نص البيان ما يستفاد منه التحريض على الأخذ بالثأر أو الانتقام من المجموعات السكانية الأوروبية الاستيطانية والمستغلة لكل خيرات الجزائر، بل هو دعوة الإسلام وحفظ وحماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو عقيدته، معلنا منط البداية تمسكه بالشرعية الدولية من خلال إقراره بأن :" الانفراج الدولي منا سبب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا" فالبيان بهذه الفقرة التي وردت في ديباجته خطاب المجتمع الدولي ممثلا في الهيئة الأممية مبديا حرص الجبهة على الحفاظ على السلم والأمن العالميين والالتزام بالنصوص الدولية ومؤكدا على تمسكها بالخيار الدبلوماسي لتقرير مصير الشعب الجزائري وحماية الحقوق الأساسية لشعب قوامه عشرة ملايين نسمة.

وبما أن الرسائل السلمية العديدة التي ظلت الحركة الوطنية متمسكة بها لم تحرك المجتمع الدولي ولم تثن القوى الاستعمارية عن تعنتها واستمرار تنكرها للحقوق الأساسية لشعب قوامة عشرة

ملايين نسمة.

وبما أن الوسائل السلمية العديدة التي ظلت الحركة الوطنية متمسكة بها لم تحرك المجتمع الدولي ولم تثن القوى الاستعمارية عن تعنتها واستمرار تنكرها للحقوق المشروعة للشعب الجزائري، فإن البيان يؤكد من جديد أن هدف الثورة التي يدعو لها موجه "فقط الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى" من أجل دفعه للاعتراف سلميا بحق الشعب الجزائري في الحرية، فإن فعل اللجوء إلى إعلان الثورة ضد الوجود الاستعماري هو نتيجة موضوعية وحتمية لسياسة الاستعمار" الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية " وهو الموقف الاستعماري الذي أضحى فاقدا لكل تأسيس سياسي أو تاريخي في ظل المعطيات الجديدة التي عيشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية تلك المعطيات التي تفاعلت معها الحركة الوطنية الجزائرية وعبر عنها بيان الفاتح نوفمبر في مضمونه من خلال ما تضمه من أبعاد سلمية إنسانية بداء من تأكيده على أن الاستقلال الوطني يستهدفه، فيما يستهدف: "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو أديني " ولن يكون الاستقلال في منظور البيان استقلال إلا بتصفية النظام الاستعماري وهو ما يجعل منظمة الأمم المتحدة معينة مباشرة بالقضية ومدعوة لتحمل مسؤولياتها، من اجل ذلك فإن محرري بيان نوفمبر تأكيدا منهم على التمسك بالشرعية الدولية ضمنوا

البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني أهدافا خارجية أكدوا فيها على:" تدويل القضية الجزائرية ".

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية". وتعزيزا لذلك الاتجاه حرص البيان على ان جبهة التحرير الوطني لن تدخر جهدا في اللجوء إلى مختلف الوسائل السلمية الدبلوماسية والسياسية لتعزيز الكفاح الذي دعت له، وهو الكفاح الذي اعتبرته وسيلة لتحريك القضية وطرحها على الرأي العام العالمي، أي أن اللجوء إلى العنف المسلح لم يكن غاية في ذاته بل وسيلة للفت انتباه المجتمع الدولي الذي دعا البيان إلى ضرورة تحسيسه بحقيقة الصراع ومشروعية المطالب التي تضمنها البيان وذلك من خلال حثه على:" العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله".

إن الدعوة إلى السلم في بيان الفاتح نوفمبر ليست عنصرا مستنتجا أو فكرة مستوحاة من النص بل هي حقيقة معبر عنها لفظا لغويا ونهجا سياسيا فقد ورد في البيان بشأن النهج السلمي للثورة الجزائرية نصه على أنه: "تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا الخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا السلطات الفرنسية وثقة مشرفة للمناقشة....." فالبيان كما هو واضح يدعو إلى تفادى العنف وإراقة الدماء وكل ما ينجم عن النزاعات المسلحة من أثار نفسية وخسائر بشرية

ومادية، أي أنه يدعو إلى السلم واحترام حقوق الإنسان في العيش في أمان وسلم واستقرار.

وتحقيقا لذلك فإنه جنح إلى السلم بتقديم مقترحات الطرف الفرنسية داعيا إياه إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات حل النزاع سلميا وعلى أسس سلمية تتماشى وروح العصر والنصوص الدولية التي تعرف صراحة للشعوب بحقها في تقرير مصيرها بنفسها معلنا إطار الثقة الذي يتعين أن تتم فيه المفاوضات الجادة والذي يستوجب ما يلي:

- تخلي السلطات الفرنسية عن طروحتها بشأن تبعية الجزائر لفرنسا.

- التفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية والوحدة الترابية.

- الكف عن كل مطاردة للقوات المكافحة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإذا كان بيان نوفمبر دعا إلى مفاوضات لفض النزاع سلميا، فإن الإجابة السريعة التي قوبل بها هي القرار بأن "المفاوضات الوحيدة هي الحرب" لتقابل بذلك دعوة السلم بموقف تبني مند البداية المراهنة على حسم النزاع حسما عسكريا مما أدى إلى إنزلاقات عديدة كان أولها اعتماد مختلف أساليب التعذيب والتنكيل ضد الجزائريين دون تمييز بين مدنيين عزل ومجاهدين مجندين في صفوف المنظمة المدنية وجيش التحرير الوطني.

وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية ظلت تراهن على انتصار الحل العسكري في مواجهة ثورة شعبية اعتمدت منذ البداية حرب العصابات المدعومة بنضال سياسي ودبلوماسي واسع، فإن الأحداث المتلاحقة كانت تؤكد انتصار نهج جبهة التحرير الوطني وانحياز الرأي العام العالمي لطروحاتها السلمية، مما جعل الطروحات الاستعمارية تتراجع وتتعرى وأساليبه القمعية تنكشف وخيبة أماله تتعمق ومراهناته على الحل العسكري تعرف إفلاسا مدمرا إلى درجة أن أضحت فرنسا الدولة الكبرى مهددة بالانهيار وكان النصر في النهاية السلمية والإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائري.

وإذا اكتفى في هذه المقابلة بتناول بعض جوانب بعض نوفمبر فإنني أؤكد -من جديد - على أن وثيقة نوفمبر كوثيقة تأسيسية يستوجب فهم مضمونها والأبعاد التي تحتويها الانطلاق من أدبيات الحركة الوطنية بمختلف تشكيلتها.

وبنفس الرؤية فإنه لا يمكن للدارس فهم مواثيق الثورة الجزائرية والنصوص التي اعتمدتها الجزائر منذ استرجاعها الإستقلالها فهما صحيحا ما لم يتم فهم مضمون بيان نوفمبر 1954 الذي يمثل الخلفية الأساسية لمرجعية الجزائر السيدة.